

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علوم الإعلام والاتصال

محاضرات

قضايا دولية معاصرة

موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس إعلام واتصال

إعداد: د. بلحوسين

العام الجامعي: 2022 / 2023

المحور الثاني:مدخل لأهم المحددات الأساسية للقضايا الدولية

المحاضرة السادسة:السياسة الخارجية

أولاً:تعريف السياسة الخارجية

هناك اختلاف على تحديد مفهوم السياسة الخارجية بشكل دقيق،بسبب اختلاف منطلقات كل مفكر في تعريف لها،ويمكن حصر تعريفات السياسة الخارجية في ثلاث اتجاهات،وهي:

(1) الاتجاه الأول:السياسة الخارجية هي مجموعة برامج

يعرف أصحاب هذا الاتجاه السياسة الخارجية بأنها:"برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرامجية المتاحة بهدف تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي.

وينطوي هذا التعريف على الرسمية والعلنية والاختيارية والهدفية والخارجية والبرنامجية،وهذه الخصائص تميز السياسة الخارجية فعلاً،الا أن المؤيدين لتعريف السياسة الخارجية ضمن هذا الاتجاه قد حددوها بأنها مجرد برنامج محدد الاهداف وعزلوها عن مؤثرات البيئتين الداخلية والخارجي،هذا بالإضافة الى أثر سلوك صانع القرار فيها.

(2) الاتجاه الثاني:السياسة الخارجية هي سلوك صانع القرار

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن السياسة الخارجية هي:تلك السلوكات الرسمية التي يتبعها صانعو القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلهم والتي يقصد بها التأثير في سلوك الدولة الخارجي.

أي أن الدولة تحدد بأشخاص صانعي قراراتها الرسميين،وبالتالي فان سلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها،والسياسة الخارجية هي عبارة عن محصلة القرارات من خلال أشخاص يتبوؤون المناصب الرسمية في الدولة.

وقد تعرض هذا التعريف للنقد بسبب محاولة مطلقيه الدمج بين السياسة الخارجية وسلوكيات صانع القرار،وحصر السياسة الخارجية في ادراك صانع القرار وسلوكه،وعدم التمييز بين السياسة الخارجية وعملية صنع القرار.

(3) الاتجاه الثالث: السياسة الخارجية نشاط خارجي

رأى أصحاب هذا الاتجاه أن السياسة الخارجية تمثل جميع صور النشاط الخارجي حتى لو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، أي نشاط الجماعة كوجود حضري، أو التعبيرات الذاتية كصورة فردية للحركة الخارجية تتطوي وتندرج تحت الباب الواسع الذي نطلق عليه السياسة الخارجية. ويؤخذ على هذا التعريف أنه طابق السياسة الخارجية بالنشاط الخارجي للدولة، حيث يهدف هذا النشاط إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى أو أقلمة أنشطتها، ولكن الأنشطة الخارجية للدول لا تهدف مجملها إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى، فمنها ما يهدف إلى الحفاظ على الوضع القائم، كما أن السياسة الخارجية للدول ليست موجهة للدول فقط وإنما لجميع فواعل النظام الدولي.

ومن خلال التدقيق في التعريفات المختلفة للسياسة الخارجية، فإنه يمكن تعريفها على أنها: "مجموع نشاطات الدولة الناتجة عن اتصالاتها الرسمية مع مختلف فواعل النظام الدولي وفقا لبرنامج محكم التخطيط ومحدد الأهداف بغرض تغيير سلوكيات الدول الأخرى أو المحافظة على الوضع الراهن في العلاقات الدولية، وكل ذلك يتأثر بمحددات البيئتين الداخلية والخارجية.

ثانيا: صناعة السياسة الخارجية

يتطلب صنع السياسة الخارجية الفهم والدراسة الدقيقة لمختلف العوامل والمحددات المؤثرة بشكل مباشر أو غير مباشر في صنع هذه السياسة، وأول ما يواجه صانع القرار هو مدى الإدراك السليم للموقف الذي هو بصدده، كالأزمة الدولية المفاجئة، واستحضاره لمجموعة بدائل حيال هذا الموقف، وبالتالي يكون القرار هنا اختيار لبديل من البدائل بناء على توافر معلومات معينة تتعلق بالبديل ثم يتخذ القرار الذي يفترض أنه يحقق أكبر قدر من المزايا، وأقل قدر ممكن من الخسائر.

وتساهم وسائل الإعلام المتطورة في توفير للمعلومات المرتبطة بشكل أساسي بالتفاعل بين البيئتين الداخلية والخارجية، وتساهم أيضا إلى حد كبير في دراسة وتقدير البدائل المتعلقة بالقرارات كما أنها تساعد في إقناع الجماهير بقرارات السياسة الخارجية أي تفاعلهم مع النظام القائم وتأثيرهم فيه كما تعمل على نقل مواقف الجماهير إلى صانعي القرارات.

وتتم عملية صنع واتخاذ وتنفيذ القرارات بمراحل متعددة، بدءاً بالمرحلة التحضيرية والتي تتضمن تحديد المعيار الرئيسي وتحديد المتغيرات المرتبطة بالموضوع (تحديد البدائل وجمع المعلومات) وقياس المتغيرات بالمعيار الرئيسي ثم اختيار الهدف ورسم إستراتيجية تحقيق الهدف، ثم تأتي مرحلة اتخاذ القرار باختيار احد البدائل وتنفيذه، أي ترجمة القرار إلى الواقع العملي من خلال أفعال ونشاطات وبرامج عمل ملموسة سواء كان هذا القرار في إطار الفعل أو رد الفعل وتأتي بعدها مرحلة ردود الأفعال والتقييم واستخلاص النتائج.

وتتولى عملية صنع القرار مجموعة من الأجهزة الرسمية وغير الرسمية، تأتي في مقدمتها السلطان التشريعية والتنفيذية، ويتفاوت ذلك حسب طبيعة الأنظمة السياسية، فتسيطر السلطة التشريعية على عملية صنع القرار في الأنظمة البرلمانية، بينما تسيطر السلطة التنفيذية عليها في الأنظمة الرئاسية وفي ميدان الشؤون الخارجية تلعب السلطة التنفيذية الدور البارز في بلورة السياسة الخارجية وشرحها.

أما الأجهزة غير الرسمية فتشمل الأحزاب السياسية وجماعات المصالح والرأي العام، إلا أن هذه الأجهزة تؤثر بالفعل في توجيه سلوكيات السياسة الخارجية، إلا أن الأجهزة الرسمية في الدولة هي المسؤولة في النهاية عن صنع السياسة الخارجية.

ثالثاً: أهداف السياسة الخارجية

كل دولة تلجأ الى تبني أهداف معينة في تعاملها مع النظام الدولي وتسخر جميع الامكانيات والوسائل لتحقيقها وتتخلص الأهداف التي يمكن للدولة تحقيقها فيما يلي:

- حماية السيادة الإقليمية.
 - تنمية مقدرة الدولة من القوة.
 - زيادة مستوى الثراء الاقتصادي للدولة.
 - التوسع.
 - الدفاع عن ايدولوجية الدولة أو العمل على نشرها في الخارج.
 - دعم التراث الثقافي والمحافظة عليه ونشر اللغة.
 - السلام كهدف للسياسة الخارجية.
- ويمكننا تصنيف أهداف السياسة الخارجية الى ثلاث فئات وهي كالتالي:

➤ **فئة الأهداف المحورية:** وهي التي يساوي تحقيقها وحمايتها وجود الدولة أو النظام ذاته بحيث قد تكون سبب وجود الدولة أحيانا، كالسيادة الوطنية مثلا: وهي أهداف ذات أهمية قصوى وتوظف كافة الامكانيات والوسائل للحفاظ عليها.

➤ **فئة الأهداف المتوسطة:** تفرض احداث تغير في المحيط الخارجي للدولة، والالتزام بهذه الأهداف ولو أنها لا توازي أهمية الأهداف المحورية، ومن بين هذه الأهداف مثلا: بناء نفوذ سياسي في العلاقات الخارجية أو لعب دور ريادي في النظام الدولي.

➤ **فئة الأهداف البعيدة:** الدولة هنا لا تعبئ امكانيات لتوظيفها في خدمة هذه الأهداف كما تفعل بالنسبة للأهداف الأولى، فهي مجرد لبنية النظام الدولي، كما فعلت مثلا الجزائر في السبعينات حيث دعت لقيام نظام اقتصادي جديد.

رابعا: المصلحة الوطنية والسياسة الخارجية

يبدو هناك صعوبة في الفصل بين أهداف السياسة الخارجية وبين المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية، نظرا للتدخل بين المصطلحين فهناك من الباحثين من يرى أن أهداف السياسة الخارجية هي المصلحة الوطنية، أو وظيفة السياسة الخارجية هي تحويل المصلحة الوطنية الى أهداف محددة تعمل الدولة على تحقيقها، ممكن أن الاختلاف هو منهجي، بمعنى أن مقتضيات البحث العلمي حتمت التفريق بينهما.

فالمصلحة الوطنية وظفت في الكثير من الدراسات كأداة لتحليل السلوك الدولي الخارجي على اعتبار أن الدولة من وجهة النظر هذه، تحركها مصالحها الوطنية في تعاملها مع فواعل النظام الدولي في العلاقات الدولية، من ناحية أخرى وهي الناحية العملية أن خدمة المصلحة الوطنية تقتضي التخطيط وبناء الاستراتيجيات ويتطلب ذلك تفصيل المصلحة الوطنية الى أهداف مختلفة (أهداف استراتيجية طويلة المدى وأهداف متوسطة المدى وأهداف تكتيكية قريبة المدى).

وهناك المصلحة الوطنية التي هي حيوية لكل دولة والمتمثلة في المحافظة على البقاء القومي، وهذه تقتضي جملة من الأهداف كالتسليح وإقامة تحالفات وتقوية الجبهة كإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية.

ويمكن ذكر أهم أنواع المصلحة الوطنية كما قسمها "جون سبانير" الى مصالح أساسية، وهي كالتالي:

➤ **المصالح الضرورية:** يتعلق هذا النوع من المصالح بأصل الدولة، ووجودها فيشمل المحافظة على الاستقلال والدفاع عن اقليم الدولة، واستقرار الأمن الداخلي وتوفير الحد الأدنى من الغذاء.

➤ **المصالح الهامة:** يتعلق بتلك المصالح التي يستقيم أمر الدولة عليها، ولا تعرف الاستقرار السياسي إلا بها كالتطور الاقتصادي والبحث عن الأسواق وتوسيع الاستثمارات الخارجية والتحالفات السياسية والعسكرية ونشر الايديولوجيا والثقافة.

➤ **المصالح الكمالية:** هي المصالح التي لها علاقة بالرفاهية الاقتصادية فهي تكمل رفاه المجتمع وتوفر مصادر متنوعة للعيش وترفع الدولة الى مصاف الدول المتطورة والغنية.

خامسا: خصائص السياسة الخارجية

تتميز السياسة الخارجية بعدد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من السياسات ،ومن بين هذه السمات:

- (1) أن السياسة الخارجية تصاغ وتنفذ في سياق قضايا محددة، يقصد بها مجموعة من العلاقات ذات الخصائص المشتركة التي تميزها عن غيرها من العلاقات بوجود قيم وهياكل وعمليات وفاعلين متميزين، وتشمل قضايا السياسة الخارجية العديد من القضايا الأمنية، العسكرية والسياسة، الدبلوماسية والتنمية، والثقافية، والعلمية وغيرها من القضايا التي تهم الدول.
- (2) أن السياسة الخارجية تنفذ من خلال مجموعة من الأدوات والمهارات المناسبة لتحقيق أهدافها، وتتبع قيمة الأدوات من أهميتها لتحقيق الأهداف، ومن كونها عاملا مؤثرا في مسار السياسة الخارجية، فكثافة اللجوء الى أداة معينة في السياسة الخارجية يطبع تلك السياسة بطابع معين مشتق من تلك الأداة، فتتسم مثلا بطابع عسكري نتيجة تكرار توظيف الأدوات العسكرية. ان الدول ليست هي الوحدات الوحيدة التي يمكن أن تكون لها سياسة خارجية، فمع استماع عدد الدول وظهور الدول القومية، وظهور وحدات دولية مؤثرة في العلاقات الدولية ، لا تتخذ شكل الدولة، اتسع نطاق وحدات السياسة الخارجية لتشمل الدول والادول (المنظمات الدولية، وحركات التحرر وغيرها).
- (4) أن وصف السياسة الخارجية لأي وحدة دولية يتطلب رصد الخصائص الأساسية لكل من أبعاد مفهوم السياسة الخارجية لتلك الوحدة، بهدف التوصل الى نمط السياسة الخارجية لتلك الوحدة مقارنة بالوحدات الأخرى، فالتحليل العلمي للسياسة الخارجية يفترض أن السياسة الخارجية "سياسة نمطية" أي تتسم بخصائص متميزة تحدث بطريقة تكرارية يمكن رصدها واكتشاف مساراتها العامة والتنبؤ بها.
- (5) أنه من الممكن التمييز بين نمطين أساسيين في ميدان السياسة الخارجية: الأول نمط السياسة الخارجية لوحدة دولية معينة على فترة تاريخية طويلة نسبيا، أما الثاني فهو نمط السياسة الخارجية لمجموعات متماثلة عن الوحدات الدولية خلال فترة تاريخية، كالسياسة الخارجية للدول النامية، والسياسة الخارجية لمجموعات الدول الاقتصادية.
- (6) تتسم السياسة الخارجية بعنصر الاختيار حيث أن يختارها من يدعون صنعها من بين سياسات بديلة متاحة، وأنها ليست مفروضة تماما من خارج النظام السياسي، فهي ليست مجرد رد فعل الي للبيئة الخارجية. والتصرفات الشخصية لصانعي السياسة الخارجية في المجال الدولي لا تعد

جزاء من السياسة الخارجية لدولتهم، كذلك فإن السياسة الخارجية وإن كانت تصاغ داخل الوحدة الدولية، إلا أنها تسعى إلى تحقيق أهداف إزاء وحدات خارجية.

سادسا: أبعاد السياسة الخارجية

يمكن التمييز بين مجموعتين رئيسيتين، وهما كالتالي:

✓ الأولى: الأبعاد العامة وتشمل التوجهات والأدوار والأهداف والاستراتيجيات:

فالساسة الخارجية تتضمن مجموعة من التوجهات المعينة، كما تتضمن مجموعة من التفضيلات المتعلقة بالأشكال المستقبلية المحتملة (الأهداف)، ومجموعة من الأدوار (تتمثل تصور صانعي السياسة الخارجية لمركز دولتهم في النسق الدولي تلك السياسة). وفي إطار توجهات السياسة الخارجية ميز "هولستي" بين ثلاث أنواع رئيسية، وفقا لدرجة الانخراط في السياسة الخارجية، وهي كالتالي:

1) توجه العزلة: يقوم على افتراض أساسي من وجهة نظر الدولة التي تتبنى هذا

التوجه، وهي أنها لا تستطيع تحقيق أمنها واستقلالها القومي والمحافظة على قيمها الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية وأمنها القومي على وجه أفضل عندما تعتمد إلى تضيق اهتماماتها بالمشاكل والقضايا العالمية إلى أدنى حد الاحتفاظ في الوقت نفسه بقدر ضئيل من المعاملات الدبلوماسية والتجارية مع عدد محدود من الوحدات السياسية. وفيما عدا ذلك فإن الدولة تحرص على تحصين حدودها وإغلاقها بصورة محكمة بطائفة من القيود والإجراءات والقواعد القانونية التي تحول دول الاتصال بالعالم الخارجي لتوجه بذلك أيه تهديدات يمكن أن تنال من قيمها الأساسية ومصالحها الداخلية.

2) توجه التحالف: يقوم هذا التحالف على أساس افتراض بأنها تستطيع تحقيق أهدافها أو

الدفاع عن مصالحها الداخلية أو مواجهة ما تتعرض له تهديدات خارجية بالاعتماد على قدراتها الذاتية، ومن ثم لا بد من الاعتماد على غيرها من الدول التي تشاركها الأهداف نفسها والمصالح عن طريق إقامة تحالف بينها وبين هذه الدول وتحقيق التعاون بينهما في المجالات العسكرية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الفنية. ويمكن للدول الأخذ بهذا التوجه في مختلف النظم الدولية، العالمي أو القطبية الثنائية أو القطبية التعددية، ولكنها تبدو مستحيلة في النظام الدولي الهرمي حيث تكون الائتلافات أو الأحلاف الوحيدة هي التي تعقدها الدولة المركزية التي توجد على قمة التدرج الهرمي.

3) توجه عدم الانحياز: يشير عدم الانحياز إلى ذلك الاتجاه الذي يرفض العزلة ويتجنب

في نفس الوقت الارتباط عسكريا بأهداف القوى الكبرى، وتحديد الولايات المتحدة

الأمريكية والاتحاد السوفياتي، ومع ذلك فإن قيام الدولة غير المنحازة بالارتباط بأي من هاتين القوتين وتأييدها دبلوماسيا في مجال أو مجالات معينة لا يتعارض مع جوهر عدم الانحياز على ألا يكون ذلك الارتباط في جميع القضايا والمجالات. ويشير مفهوم عدم الانحياز الى بقاء الدولة غير المنحازة بعيدا عن الصراعات والمنازعات بين القوتين العظيمتين، وان كما من الممكن بالنسبة لها أن تقدم في مناسبات معينة الخطط والوسائل التي تكفل الوصول الى التسويات السلمية في هذه المنازعات، وفي هذا الاطار فإن عدم الانحياز يؤدي زيادة قوة الدولة التي تمارسه كتوجه لسياستها الخارجية في التأثير على البيئة الدولية، وإتاحة مزيد من الفرص لها في حرية الحركة وتشكيل سياستها في ضوء احتياجاتها الذاتية، الأمر الذي لا يتوافر بالنسبة للدول المرتبطة بالأحلاف العسكرية.

✓ الثانية: الأبعاد المحددة

وتتصرف الى مجموعة من القرارات والسلوكيات والمعاملات التي تتضمنها السياسة الخارجية:

1. **القرارات:** اختيارات لصانعي السياسة الخارجية بين بدائل متاحة لحل مشكلة محددة، ويعتبر "ريتشارد سنايدر" أشهر من درس قرارات السياسة الخارجية وقدم نموذجا رائد لتحليلها.
2. **السلوكيات السياسية الخارجية:** هي التصرفات اللفظية أو العملية المحددة زمانا ومكانا، والتي يقوم بها الأشخاص الحكوميون المخولون رسميا بالتصرف باسم الحدود الدولية، والموجهة الى العالم الخارجي لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، وقد درج دارسو السياسة الخارجية على رصد سلوك السياسة الخارجية من خلال ثلاث مؤشرات هي: الأحداث الدولية، والسلوك الدولي والسلوك الدبلوماسي الدولي.
3. **المعاملات:** تشمل الأنشطة الاقتصادية والاتصالية ذات الطابع الدوري المنتظم والتي لا يمكن دراستها الا على أساس تجميعي نظرا لتكرارها، كالتجارة والاتصالات الشعبية.

سابعا: محددات السياسة الخارجية

يقصد بمحددات السياسة الخارجية تلك العوامل المتعددة التي تؤثر بشكل أو آخر في توجيه وتبلور السياسة الخارجية، ويمكن تقسيمها الى قسمين، وهما:

1. **المحددات الداخلية:** وهي المحددات التي تقع داخل إطار إقليم الدولة وهي مرتبطة بالتكوين الذاتي والبنوي لها والتي من خلالها يمكن للدولة أن ترسم وتحدد أهداف وتوجهات سياستها الخارجية، تضم المحددات الداخلية كلا من المحددات الجغرافية، المحددات البشرية، والمحددات الشخصية، والمحددات المجتمعية، المحددات السياسية، والمحددات العسكرية.

2. **المحددات الخارجية:** يعتبر النسق الدولي او الإقليمي من أهم محددات السياسة الخارجية للدول.

فتمط توزيع القوى ضمن نسق دولي يتسم باستقطاب حاد يصعب على دولة ما تبني سياسة العزلة. فإذا كان النظام الدولي يقوم على أساس تكتلات ومحاور سياسية وعسكرية، فإن ذلك يدفع واضعي السياسة في الدول الصغرى إلى الدخول في بعض التحالفات لحماية أمنهم القومي، بغض النظر عن ما قد ينطوي عليه من تعارض مع توجهاتهم السياسية العامة، أو الخروج عن بعض المبادئ العامة في السياسات التقليدية لهذه الدول كما أن هذه التكتلات تساعد الدول الكبرى المنشئة لها في تنفيذ سياساتها الخارجية وفرضها على ارض الواقع، وإرغام الدول الأخرى على تقبلها.

ثامنا: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية

سنقوم في هذا العنصر التحدث عن السياسة الخارجية الامريكية تجاه القضية الفلسطينية في عهد كل من الرئيس الأمريكي "بارك أوباما" والرئيس "دونالد ترامب" أولاً: **مرحلة الرئيس باراك أوباما (2009_2017):.**

عملت إدارة أوباما على رسم مسار جديد للسياسة الأمريكية من أجل تحسين صورة الولايات المتحدة في العالمين العربي والإسلامي بعد ثماني سنوات عاصفة من العداء وعدم الثقة خلفتها إدارة بوش (الابن). ففي يونيو 2009 أعلن أوباما خلال خطابه في القاهرة أن قيام دولة فلسطينية من مصلحة إسرائيل وفلسطين وأمريكا والعالم، موضحاً أن بلاده لن تدبر ظهراً للتطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني في قيام دولته، مضيفاً أن الحل الوحيد هو: دولتان يعيش فيهما اليهود والفلسطينيون في سلام وأمن، كما أكد الرئيس أوباما خلال خطابه في تركيا شهر إبريل 2009، على أن "مؤتمر أنابولس" و"خارطة الطريق" تمثلان طريق السلام في الشرق الأوسط، وأن الولايات المتحدة ستدعم بحزم إقامة دولتين تتعايشان بسلام وأمن".

ولكن كان هناك تراجع أوباما وإدارته عن ما صرحو به، فقد أعلن البيت الأبيض بداية العام 2010 قبوله بالمشروع الذي قدمه نتنياهو، الذي يتضمن تجميداً جزئياً للاستيطان، وإطلاق المفاوضات بدون شروط، وكما تخلى عن المفاوضات على مدار ثماني سنوات، في الوقت الذي تضاعف فيه اليهود من بناء المستوطنات، دون أي ضغوطات أمريكية، على الرغم من تمرير أوباما قرار مجلس الأمن بإدانة الاستيطان في أواخر أيام حكمه، ولم يعطي أي تصور مقترح لحل الصراع الفلسطيني وإجبار الطرفين على القبول به، وأكتفى بإدارة الصراع بدلاً من العمل على حله؛ فلم يخرج أوباما عن طريق أسلافه من رؤساء الولايات المتحدة بالتزامه بضمان أمن اليهود، وقضم المزيد من الأراضي الفلسطينية بدعم أمريكي، وتحميل المسؤولية للجانب الفلسطيني بعدم تقديمه التنازلات من أجل تحقيق سلام عادل.

ثانياً: مرحلة الرئيس دونالد ترامب (2017_2020):

اختارت إدارة "ترامب" مقاربة استراتيجية جديدة للتعامل مع القضية الفلسطينية تبتعد عن مقاربات الإدارات السابقة، فقامت بقطع المساعدات المقدمة للأونروا، وإغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن، واقتطاع 10 ملايين دولار من تمويل برامج شبابية فلسطينية، ودمج القنصلية الأمريكية مع السفارة بالقدس، ناهيك عن شرعنة الاستيطان والاعتراف بالمستوطنات اليهودية المقامة على أراضي ال 67 في الضفة، والاعتراف أخيراً بسيادة اليهود على الجولان السوري المحتل؛ وتجاهل "ترامب" كل القرارات الدولية، ويكون قد أنهى عملياً سياسة اتباعها أسلافه بتأجيل قضايا الحل النهائي إلى أن يتم التوصل إلى تسوية سلمية توافقية بين الطرفين الفلسطيني واليهودي.

وعمل "ترامب" على تصفية ملف القضية من خلال عقده ورشة المنامة، في 25 و 26 حزيران، من العام 2019 تحت عنوان ("السلام من أجل الازدهار")، والتي يحاول من خلالها تجريد القضية الفلسطينية من محتواها السياسي وتحويلها إلى قضية إنسانية اقتصادية تخلو من حقوق الفلسطينيين، ناهيك عن الضغوط التي مارسها ترامب على دول عربية كثيرة للتطبيع مع اليهود، ونجح في ذلك من خلال موافقة كل من الامارات والبحرين والمغرب والسودان، بالتطبيع معها.

تُظهر صفقة القرن "تجاوزاً واضحاً للمرجعيات السياسية التقليدية لمسار التسوية، كقرارات الأمم المتحدة، واتفاق أوسلو، ومبادرة السلام العربية، والاتفاقيات الأخرى المبرمة بين منظمة التحرير الفلسطينية والاحتلال اليهودي، وهو ما يُشكل انقلاباً أميركياً تجاه حلّ الدولتين، وعلى السياسة الأميركية تجاه القضية الفلسطينية منذ عقود. وهو ما يشير، بحسب عدد من المراقبين، باعتباره انقلاباً دولياً في آليات التعاطي مع القضايا النزاعية، لتتحول من السعي، ولو ظاهرياً، بالتعامل معها وفق المنطق التفاوضي، باتجاه مسار الفرض أحادي الجانب".

وقد تخلّى "ترامب" عن حل الدولتين الذي اتبعته الإدارات الأمريكية السابقة، ما يعني نسف اتفاقية أوسلو والتي بموجبها أعطت الحق بإقامة دولة فلسطينية على حدود عام 67، ولم يبين "ترامب" طبيعة الدولة الفلسطينية في خطته لحل الصراع، وعمل على حل القضية وليس إدارتها كما فعل أسلافه من رؤساء البيت الأبيض وخصوصاً فيما يخص بقضايا الحل النهائي كالقدس واللاجئين، متبعاً سياسة واحدة وهي الضغط على الجانب الفلسطيني الأضعف في هذه الحلقة، ومن خلال القوة والتهديد.

المحاضرة السابعة: الدبلوماسية

أولاً: تعريف الدبلوماسية

الدبلوماسية في اللغة اليونانية القديمة معناها الاثناء (طي الورقة إلى اثنتين)، وهي أيضاً مشتقة من كلمة دبلوم أو دبلون معناها أطبق أو طوى أو اثني، فقد كانت تختتم جميع جوازات السفر ورخص المرور على طرق الإمبراطورية الرومانية، وقوائم المسافرين والبضائع على صفائح معدنية ذات وجهين مطبقين ومخيطين سوياً بطريقة خاصة، وكانت تذاكر المرور هذه تسمى (دبلومات) واتسعت كلمة دبلوما حتى شملت وثائق رسمية غير معدنية والتي تمنح المزايا أو تحتوي على اتفاقات مع جماعات أو قبائل أجنبية. فقد استخدم "شيشرون" (106 - 43 ق.م) كلمة دبلوما بمعنى التوصية الرسمية التي تعطى للأفراد الذين يأتون إلى البلاد الرومانية وكانوا يحملونها معهم ليسمح لهم بالمرور وليكونوا موضع رعاية خاصة.

والدبلوماسية في اللاتينية: تعني الشهادة الرسمية أو الوثيقة التي تتضمن صفة المبعوث والمهمة الموفد بها، والتوصيات الصادرة بشأنه من الحاكم بقصد تقديمه وحسن استقباله أو تيسير انتقاله بين الأقاليم المختلفة وكانت هذه الشهادات أو الوثائق عبارة عن أوراق تمسكها قطع من الحديد (تسمى دبلوما).

أما في المفهوم الفرنسي فهي تعني: مبعوث أو مفوض. أي الشخص الذي يرسل في مهمة حيث أطلق الفرنسيون في القرن السادس عشر علي هيئة الموظفين الرسميين المعينين بالمؤسسات الخارجية اسم (diplomatie) أما مصطلح (دبلوماسية - diplomacy) فلقد استخدم لأول مرة عام 1796.

أما في اللغة العربية فتماثلها كلمة (كتاب) للتعبير عن الوثيقة التي يتبادلها أصحاب السلطة بينهم، والتي تمنح حاملها مزايا الحماية والأمان، وكلمة سفارة تستخدم عند العرب بمعنى الرسالة أي التوجه والانطلاق إلى القوم بغية التفاوض وتشتق كلمة (سفارة من سفر) أو (أسفر بين القوم إذا أصلح) و(كلمة سفير هو يمشي بين القوم في الصلح أو بين رجلين). وقد انتقلت كلمة الدبلوماسية اليونانية إلى اللاتينية وإلى اللغات الأوروبية ومن ثم إلى اللغة العربية.

أما الدكتور هاني الرضا فانه يعرف الدبلوماسية بأنها: "فن وعلم ممارسة التمثيل الخارجي بواسطة هيئة من الممثلين السياسيين لديهم المعرفة في ادارة العلاقات الدولية".

ويمكن تعريف الدبلوماسية بأنها: "استخدام الحنكة واللياقة في العلاقات الرسمية بين حكومات الدول المستقلة، واستخدامها كذلك أحيانا في تعاملات تلك لحكومات مع الدول التابعة، أو بمزيد من الاختصار هي ادارة العلاقات بين الدول بالطرق السليمة".

ثانيا: أهمية الدبلوماسية في العلاقات الدول:

- التوثيق بين مصالح المتعارضة و وجهات النظر المتباينة.
- تسيير حل المشكلات و تسوية الخلافات.
- إشاعة الود و التفاهم بين الدول.
- تدعيم السلم و تجنب الحرب.
- مراقبة مجريات الأمور و حماية مصالح الدول.
- تمثيل مصالح البلاد لدى الحكومات و الدول الأجنبية.
- العمل على عدم انتهاك مصالح و حقوق و هبة الوطن في الخارج.
- إدارة الشؤون الدولية و متابعة المفاوضات السياسية.
- حماية رعايا الدولة في الخارج.

ثالثا: أنواع الوظائف الدبلوماسية

نظمت اتفاقية "فيينا" للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961 وظائف البعثات الدبلوماسية لتفادي وقوع أي خلاف بين الدول، ومن خلال المادة الثالثة من الاتفاقية تقسم الوظائف الى:

1. وظيفة ضمان وحماية مصالح الدولة الممثلة دبلوماسيا

تتمثل وظيفة الدبلوماسي في اتخاذ التدابير اللازمة لربط علاقات جيدة مع البلد المضيف، وذلك من خلال ابرام اتفاقيات ومعاهدات تحمي مصالح دولته وتوفر لها ضمانات معقولة من جانب الدول الأخرى.

وتظهر أهمية هذه الوظيفة بوجه خاص في الأوضاع غير العادية عند وقوع الأزمات، وفي حالة التوترات السياسية أين تتعرض هذه المصالح للخطر بحيث تكون السفارة بحد ذاتها هدفا للاعتداء، وقد نجم عنها أحيانا نزاعات بين الدولتين.

ولذلك تهتم البعثات الدبلوماسية ب:

- مراقبة الاحداث والتغيرات الدولية.
- حماية مصالح الدولة.
- مهمة التفاوض للتواصل الى اقتراحات وحلول لمشاكل معينة أو وضع تصور لاتفاق من أجل حل هذه المشاكل.

2. تنفيذ مهمة حماية مصالح الدولة الممثلة

يعمل ممثلو السفارة بالتواصل الدائم مع بلدانهم التي يمثلونها فيقوموا بالتواصل مع وزراء خارجيتها من أجل اخطارهم بأي خطر قد يهدد مصالحها ويتهموا بتنفيذ تعليمات حكومتهم، وفي هذا الاطار يقع طاقم السفارة مهمة تتبع نظرة الحكومة المضيفة الى مصالح بلاده وما يطرأ عليها من تغيرات وإبلاغ حكومتهم بها باستمرار حتى تكون لها نظرة استباقية للأمور وتكون دائما جاهزة للدفاع عن نفسها.

رابعاً: المهام الدبلوماسية

تخول المهمة الدبلوماسية للأجهزة الداخلية في الدولة أو البعثات الدبلوماسية والقنصلية كما يلي:

- تتمثل الأجهزة الداخلية والمختصة بمباشرة الوسائل في كل من رئيس الدولة ورئيس الوزراء ووزير الخارجية باعتبارهم المختصون بمباشرة العلاقات الدولية، وهم ممثلو الدولة باعتبارها شخص معنوي.

- تختص البعثات الدبلوماسية والقنصلية بممارسة الحماية الدبلوماسية من خلال التفاوض مع الدولة المضيفة كونها تشكل أداة اتصال بين الدولة لها والدولة الموفد لديها، وتعمل على تقريب وجهتي نظر الدولتين في المسائل المشتركة، كما تختص أيضاً بحماية مواطني الدولة الموفدة للبعثة (الأشخاص الطبيعيين والمعنويين) في حال وقوع أي اعتداء عليهم أو على أموالهم، وذلك في الحدود المقررة وفقاً لقواعد القانون الدولي.

ويمارس الممثل الدبلوماسي مهمته من خلال وظيفة التفاوض مع الدولة الأجنبية المعتمد لديها، ويكون ممثلاً لدولته عندما يقوم بأي عمل لصالح مواطني الدولة بهذا الشأن.

وتهتم الهيئات القنصلية بفض المنازعات بالطرق السلمية، ولأجل ذلك تستخدم كافة الوسائل السياسية في اطار العلاقات الثنائية بين الدول مثل المفاوضات والمسااعي الودية أو الوساطة أو التحقيق أو التوفيق أو اللجوء الى المنظمات الدولية، وسواء تمثلت في التصرفات الصادرة من جانب واحد كالاحتجاج الدبلوماسي أو استدعاء سفير الدولة للتشاور، وهو ما يعبر عن عدم رضا الدولة على تصرفات الدولة

الأخرى التي أضرت برعاياها، والتي تستخدم كوسائل للضغط عليها من أجل حملها على اصلاح الأضرار التي تسببت فيها.

خامسا: الدبلوماسية الجزائرية تجاه القضية الفلسطينية

منذ استقلال الجزائر وتأسيس الدولة الجزائرية، حرصت الجزائر على مساندة المطالب الفلسطينية الشرعية في المحافل الدولية والإقليمية، فقد ركزت الجزائر تحركاتها على المنظمات التي انخرطت في عضويتها: جامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الاسلامي وحركة عدم الانحياز، وبالتناسب مع مدى نفوذها فيها.

فبعد قرار الجمعية العامة رقم 181 عام 1947 الذي قضي بتقسيم فلسطين الى دولتين عربية ويهودية، والقرار 194 لعام 1948 الذي يضمن عودة اللاجئين وحق تقرير المصير. كما أن القرار الأممي رقم 194 الذي صدر في 11-12-1948 الخاص بحق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين، وقرار 14-10-1974 الذي يعترف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال.

وقد كانت أولى مساندة الشرعية التي تتسم بها القضية الفلسطينية هو الاعتراف السابق بمنظمة التحرير الفلسطينية فور الاعلان عنها، وفتح أول مكتب للمنظمة في صيف عام 1965، والتزمت الجزائر بتدريب ضباط فلسطين، وتخرجت أول دفعة منهم عام 1966.

وفي عام 1974 تم افتتاح سفارة فلسطينية في الجزائر، كما أنه في العام نفسه نالت منظمة التحرير الفلسطينية صفة مراقب غير عضو عن (الصفة والقطاع) في الأمم المتحدة، وخلال الدورة 29 للجمعية العامة للأمم المتحدة رفع العلم الفلسطيني في مقر المنظمة لأول مرة، وقد حدث ذلك عندما كان "عبد العزيز بوتفليقة" (رئيس الدولة الجزائرية من 1999-2019) رئيس لهذه الدورة، وتمكن من الحصول على موافقة 134 دولة واعتراض 9 دول، وامتناع 41 دولة، وهو المنصب الذي يمكنها من حق المشاركة وحضور الجلسات، وفي 22-11-1974 تبنت الجمعية العامة قرار الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا للشعب الفلسطيني على صفة في الأمم المتحدة كحركة تحرر وطني بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا للشعب الفلسطيني على صفة مراقب في الأمم المتحدة كحركة تحرر وطني.

وقد سعت الجزائر حثيثا دورة طارئة للجامعة العربية عام 1988 للخروج بقرار لدعم الانتفاضة الاولى ماليا، وتوجت هذه الانجازات بالدعم التاريخي الذي تضمن الاعلان عن وثيقة الاستقلال وقيام دولة فلسطين، الذي كان بتاريخ 15-11-1988 أثناء قيام المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الاستثنائية التاسعة عشر المعقودة في الجزائر، وكانت الجزائر أول دولة اعترفت بدولة فلسطين، وأقامت

معها علاقات دبلوماسية كاملة يوم 18-12-1988، كما وصلت الاعترافات بعد ذلك ووصلت الى 137 دولة بحسب وزارة الخارجية الفلسطينية واستطاعت أن تقوم بمراسلاتها الرسمية مع هيئة الأمم المتحدة باسم "فلسطين" بدل "منظمة التحرير".

سادسا:الدبلوماسية الجزائرية تجاه الصحراء الغربية

يعد موقف الجزائر اتجاه قضية الصحراء الغربية راجع لثوابت سيادية الذي يعكس صورة مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية،و التي تكمن في عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار،حق الشعوب في تقرير مصيرها،وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول،حل النزاعات بالطرق السلمية.

إذا كان مبدأ حل النزاعات بين الدول بالطرق السلمية هو عماد الدبلوماسية الجزائرية،فإن مبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية هو أساس دعم حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره،وكذا استمرارية لمبدأ دعم حركات التحرر في العالم مع ضرورة تصفية الاستعمار من القارة الإفريقية ككل. فسلوك الدبلوماسية الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية،أولا تعتبر هذه الأخيرة بلد جار،و شأنها في ذلك شأن جميع دول المغرب العربي و الساحل المجاورة للجزائر.

ومن أجل الفهم الجيد لهذه القضية و مدى دعم الجزائر لشعبها،فمنذ البدايات الأولى بالتحديد في مطلع السبعينات من القرن الماضي حيث قررت إسبانيا - القوة المحتلة- إجراء إستفتاء تقرير المصير في المنطقة، وهذا تحت الضغوط الدولية الداعية لتصفية الاستعمار ففي الوقت الذي رأت فيه الجزائر أن مساعيها تتماشى مع مبادئ سياستها الخارجية الداعمة لحق الشعوب في التحرير،ولما قامت كل من المغرب و موريتانيا بتقسيم المنطقة بعد أن خرجت اسبانيا،في هذه الآونة تبنت الجزائر موقفها المؤيد في تقرير المصير الذي يمثل الركيزة الأساسية للقانون الدولي.

وللدبلوماسية الجزائرية مازالت صامدة بمواقفها الثابتة اتجاه قضية الصحراء الغربية حينما تبنت الأمم المتحدة للائحة 1514 التي تتضمن في حق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيره، فالجزائر تصنع دور الضغط على المنظمات الإقليمية وخاصة الدولية،وذلك بالإلحاح على ضرورة إجراء استفتاء حر في الصحراء الغربية الذي يهدف إلى ضمان حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره،وفي مقولة شهيرة للرئيس الراحل "هوارى بومدين" قال: "إن كل مواطن يجب أن يدرك أبعاد هذه القضية في ضوء فلسفة الجزائر وسياستها ليتفهم موقف الجزائر ودوافعه،إننا نتحدث عن مبدأ حق تقرير المصير"،يتمثل مضمون قول الرئيس "هوارى بومدين" في ضرورة إدراك العالم أن الجزائر تدعم شعب الصحراء الغربية في تقرير مصيره عبر مجهودات دبلوماسية وليست كطرف في النزاع.

المحاضرة الثامنة: القوة الناعمة

ولذا سنحاول في هذا المحاضرة تسليط الضوء على مفهوم القوة الناعمة، وذلك من حيث التعريف وبيان أهميتها، وطرق تطبيقها من طرف الدول القوية، والتي لها مصالح إستراتيجية تسعى لتحقيقها لتنفيذ مشاريع سياستها الخارجية بالخصوص الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى لإعادة خريطة الشرق الأوسط (الوطن العربي)، وشمال إفريقيا.

أولاً: مفهوم القوة

- لغويا: تعرف القوة لغويا بأنها اسم ومصدر الفعل (قوي) والجمع قوى ضد أو نقيض الضعف، والقوة طاقة، ومبعث النشاط والنمو والحركة.
- أما اصطلاحا فقد تم تعريفها من طرف "جوزيف ناي" بأنها: "القدرة على التأثير في الآخرين للحصول على نتائج التي يتوخاها أو يريدها المرء ولجعل الأشياء تحدث".

ثانياً: الأصول التاريخية لمقولة الحرب الناعمة

الحرب الناعمة مشتقة من مقولة القوة الناعمة التي يعتبر البروفيسور "جوزيف ناي" أول منظر لهذا المصطلح نائب وزير الدفاع الأمريكي السابق ومدير مجلس المخابرات الوطني الأمريكي، وعميد كلية الدراسات الحكومية في جامعة هارفرد، وهو أحد المخططين الاستراتيجيين الأمريكيين، وقد تمكن بمهارة من توظيف ثنائية الصلب والناعم المستعملة في تقسيم أجهزة وقطع الكمبيوتر الذي يتألف من Software وأدوات صلبة Hardware، وذلك بغية ترويض مشروعه الاستراتيجي، والسياسي، والعسكري الذي يقوم على نقل المعركة من الميدان العسكري الصلب حيث التفوق لعقيدة القتال، والموت، والصبر الطويل، والصمود التي يتقنها أعداء أمريكا من وجهة نظر "جوزيف ناي" إلى الميدان الناعم، وأدواته التكنولوجية، والاتصالية، والإعلامية، حيث التفوق لأمريكا وحلفائها.

وقد مر هذا المصطلح بثلاث محطات، المحطة الأولى سنة 1991 أي بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، وشعور الأمريكيين بنشوة النصر في الحرب الباردة، وتسليمهم زعامة العالم حينها أصدر "جوزيف ناي" كتابه الأول "مفارقة القوة"، ومن ثم أتبعه على أثر هجمات 11 سبتمبر 2001 بإصداره

كتابه "ملزمون بالقيادة"، وتوج مشروعه في كتابه الشهير "القوة الناعمة" في عام 2004 بعد الغزو الأمريكي لأفغانستان والعراق.

إن يمكن تعريف القوة الناعمة أنها: "فن اجتذاب الآخرين تلقائياً إلى نظام ما باستخدام الإغراء الخالي من الترغيب والترهيب"، وتعتمد على:

- إيهار الآخر بالمخزون الثقافي والحضاري.
- استثمار نتائج الأعمال والانجازات المختلفة.

ثانياً: أهمية القوة الناعمة

- استخدام الأساليب الأقل تكلفة قياساً إلى الكتلة العسكرية والأمنية.
- اعتماد الطرق التي تستدرج الآخر دون أدنى مقاومة.
- الوسيلة التي تحقق الأهداف بطريقة سلمية وبأقل ضرر فيزيائي ممكن.
- البديل عن الأساليب الصدامية التي غالباً ما تترك آثار سلبية وتشكل لاحقاً دافعا للتمرد.
- أداة استعمارية جديدة برزت بعد انتهاء الحرب الباردة.
- وسيلة حديثة بيد أصحاب القوة للسيطرة والتدجين.
- أسلوب ناعم لتغلل الصامت وأحداث التغييرات السياسية.

إن القوة الناعمة تنشأ من "الجاذبية الثقافية لبلد ما، والمثل السياسية التي يحملها، والسياسات التي ينتهجها في الواقع، وعندما تبدو السياسات الأمريكية مشروعة بنظر الآخرين تتسع القوة الناعمة الأمريكية، وعندما نجعل الآخرين يعجبون بالمثال التي نؤمن بها، ونجعلهم يريدون ما نريد فإننا لن نضطر إلى الإنفاق كثيراً على موارد السياسات التقليدية - العصا والجزرة - أي على عوامل الإرغام العسكري، والإغراء الاقتصادي، ومن أهم المثل الأمريكية التي لها قدرة على تحريك وجذب الآخرين نحو الديمقراطية، وحقوق الإنسان وإتاحة الفرص للأفراد.

ولذا يمكن القول أن الحرب الناعمة حسب ما عرفها الباحث الاستراتيجي "جون كوللينز": "هي عبارة عن استخدام الإعلام والتخطيط للتأثير على ثقافة العدو وفكره بما يخدم حماية الأمن القومي الأمريكي وتحقيق أهدافه وكسر ارادة العدو."

ويمكن تلخيص موارد هذه الحرب بثلاثة محاور:

- 2- جاذبية الرموز الثقافية والتجارية والإعلامية العلمية الأمريكية.
- 3- صورة أمريكا وشرعية سياساتها الخارجية.

ثالثاً: موارد ومصادر القوة الناعمة

حدد "جوزيف ناي" موارد القوة الناعمة في ثلاثة محاور:

- 1- الثقافة والمثل الأمريكية في الأماكن التي تكوم جذابة للآخرين.
 - 2- القيم السياسية عندما يطبقها بإخلاص في الداخل والخارج.
 - 3- السياسات الخارجية عندما يراها الآخرون مشروعة وذات سلطة أخلاقية ومعنوية.
- في حين تكمن المصادر المنتجة لمورد القوة الناعمة:
- مصانع هوليوود وجيوش الفنانين، والممثلين الأمريكيين، والإنتاج السينمائي.
 - جيوش الطلاب، والباحثين الأجانب الوافدين للدراسة في الجامعات، والمؤسسات التعليمية، فهم يشكلون جيوش يحملون معهم آلاف النوايا الطيبة، والودائع الحسنة عندما يعودون الى بلدانهم، وأوطانهم، ويتقلدون المراكز، والمواقع العليا، وسيصبحون سفراء غير رسميين لخدمة أمريكا.
 - المهاجرون، ورجال الأعمال الأجانب في قطاع الأعمال الأمريكي.
 - شبكات الانترنت، ومحركات البحث العالمية Google و Yahoo، وتويتر، وفيسبوك، وغيرها، والمواقع الأمريكية المنتشرة في الفضاء الإلكتروني.
 - برامج التبادل الثقافي، والعلمي الدولي، والمؤتمرات الدولية.
 - الشركات الاقتصادية العابرة للقارات خاصة قطاع الاتصالات، والمعلوماتية.
 - الرموز، والعلامات التجارية مثل كوكا كولا، وماكدونالدز وغيرها.
 - مشاريع وكالة التنمية الدولية الأمريكية USAID.
 - وسائل الإعلام الأمريكية CNN و واشنطن تايمز، وغيرها من وسائل الإعلام التي تستخدم لتحقيق الأهداف الإستراتيجية الأمريكية.
 - نفوذ الإدارة الأمريكية في المنظمات الدولية مجلس الأمن، الأمم المتحدة، منظمة التجارة الدولية الغات، وغيرها.

وبالإجمال تركز القوة الناعمة على كل المؤثرات، والأدوات سواء كانت إعلامية، أو سينمائية، أو ثقافية، أو تعليمية أكاديمية، أو تجارية، أو دبلوماسية، وعلاقات عامة، وكل مصدر، ومورد لا يدخل ضمن تصنيف القدرات العسكرية، والقوة الصلبة.

رابعاً: واقع القوة والحرب الناعمة في العراق

تم اجتياح العراق واحتلاله من طرف الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 2003، وقد راح نتيجة الاجتياح الأمريكي للعراق ما يقارب مليون مواطن عراقي، وقد واجه الجيش الأمريكي مقاومة شرسة من طرف الشعب العراقي الذي ألحق به خسائر فادحة، وبعد هذه الخسائر اتجه المفكرين الاستراتيجيين الى إيجاد حلول جديدة تجنبها هذه الخسائر، وتحقق لها انتصارات كبيرة، فظهرت مفاهيم جديدة من محوري :

المحور الأول: هو نشر الفوضى الخلاقة، والمساعدة على ظهور قوى راديكالية- محلية فعالة، تضرب النسيج الداخلي كـ"داعش" على السبيل المثال، وفي هذا الأسلوب تقوم الحكومة الأمريكية بتهيئة الظروف المناسبة لاجتماع بعض المتشددين، وتقوم بتمويلهم، ومن ثم تطلق يدهم في العراق، وسوياً، ليقوموا فيما بعد بتشكيل دولة مزعومة، مما يخلق دولة داخل دولة، ودخول العراق في دوامة، وحرب أهلية تهدم البنى التحتية للدولة العراقية بالخصوص الجيش العراقي، لكن لم تنجح هذه الخطة بسبب المقاومة العراقية، والوعي الذي يتمتع به الشعب العراقي، وتماسك الشعب مع الدولة.

المحور الثاني: في هذا المحور نجد ما سمي بـ"القوة الناعمة" الذي يقتضي تغيير المفاهيم، والعادات، والتقاليد.

وعليه فقد بدأت الحكومة الأمريكية وسفارتها في العراق بالتحرك ضمن مجموعات المجتمع المدني، والبرامج التي تقدمها السفارة الأمريكية، تتألف هذه البرامج من مجموعة كبيرة للغاية، ولكن أهم هذه البرامج هو البرنامج الذي يستهدف المرأة العراقية خصوصاً الفتيات ما بين 15 الى 19 عاماً، ولما لهذه الفئة العمرية من تأثير أساسي على مستقبل العراق، وتضع السفارة والحكومة العراقية عناوين بارقة لهذه البرامج كتعزيز قيادة المرأة وتمكينها. فهذه البرامج ذات العناوين البارقة، وتتحرك هذه البرامج الى أهداف أعمق كحق المرأة في الإجهاض (والذي ترفضه أغلب دول العالم المسلمة وغير مسلمة)، والحق بالمتولية الجنسية (كذلك أغلب دول العالم ترفض هذا النوع من المطالب)، كما تقوم هذه البرامج بربط المرأة العراقية بمجموعة من المثليين الجنسيين، أو المنظمات التي تتبنى شعار المتولية الجنسية.

وهذا من أجل دفع المرأة -التي هي ركيزة المجتمع ومنبع الثقافة-الى الانحلال الخلقي والتخلي عن قيم وعادات المجتمع العراقي المسلم. وهذا بالطبع يسهل عليها السيطرة على المجتمع العراقي عموما، والأطفال، والشباب العراقي خصوصا.

ويمكن عرض في مجموعة من النقاط الوسائل التي اعتمدت الولايات المتحدة في حربها الناعمة ضد الدولة العراقية حكومة وشعبا، كما يلي:

- 1- إنتاج عملية سياسية فاشلة في البلد ضمن المبادئ الطائفية والعرقية.
- 2- تسويق شخصيات سياسية (مأزومة) لإدارة العراق استطاعوا من خلالها فقدان الإنسان العراقي ثقته بأي شخصية عراقية، فقد استشرى الفساد الإداري، والمالي فأमतوا التنمية في البلد، وعطلوا المشاريع، وزرعوا اليأس في أي حالة التغيير.
- 3- زرع روح الإحباط، والانكسار في نفوس العراقيين من خلال التركيز على الوجه المظلم من الحياة، وذلك عبر ساعات طويلة من البث حتى بات المواطن العراقي يعتقد أن كل مفردات وطنه فاقدة لمعانيها وطاقاتها.
- 4- استطاعوا توظيف التاريخ واستخراج نقاط الخلاف الدينية، والطائفية، والعرقية، وخصصت لعرضها صحفيين ورجال دين، وكتاب محترفين، فخلفت أجواء من التفكك، والانقسام، والتشكيك (بأن العراق كانت أمة لها تاريخ حافل بالمنجزات) بعد أن عملوا على تسفيه الأشياء، وفقدوا قيمتها سواء كانت منجزا ماديا، أو إنسانيا، حتى لا يستطيع الإنسان استخدام تاريخه، ومنجزه الحضاري لصناعة موقف وطني ومواجهة التحديات.
- 5- قسموا مناطق العراق، ومدنه الى مناطق طائفية عرقية، فبدأت عملية نزوح هائلة في أعوام الحرب الأهلية، كل ينزح الى حيث أحياء طائفته، وإلا سيتم قتله، وهكذا أصبحت المدن بادية عليها الملامح الطائفية مما يجعل الأجيال الجديدة تكبر على ثقافة الطائفية، والعرقية مما يدل على نقل بذور الصراع الطائف الى الأجيال القادمة.
- 6- صنعوا أحزاب سياسية (طائفية) فبات الاختيار للمرشح لأي مهمة سياسية، أو مهنية يجري انتخابه وفق المبدأ الطائفي، ففقدت العملية السياسية جوهرها، وقوتها، وركزوا هذه التوجهات في يوميات الحياة السياسية، فخنقوا العمل السياسي بمحددات معقدة، جعلت الإنسان العراقي لا يرى في طبقة السياسيين سوى خصوما للوطن.

- 7- أضاعوا فاعلية وهيبة التعليم، والتدريس عبر قضيتين الأولى شيوع المدارس، والجامعات الأهلية التي تخرج لنا أميين، وثانياً عدم وجود فرص عمل المتخرجين مما جعل معظم المهن البسيطة لا علاقة بتخصصهم، ما يخلق لديهم الشعور بالتذمر، والقلق لدى الأسرة العراقية، والمواطن العراقي.
- 8- كان لحل الجيش العراقي، والمؤسسات الأمنية الأخرى بعد سقوط العراق بعد الغزو الأمريكي لها، الأثر السيئ على حياة العراقيين حيث أدى ذلك إلى الشعور بالخوف والقلق لدى المواطن لعدم وجود مؤسسة أمنية تدافع عنه وتحمي حقوقه، لتصبح بذلك القوات الأمريكية هي الملاذ الوحيد للمواطن العراقي لتدافع عنه، وهذا ما يسمى في الحرب الناعمة (الجاذبية).
- 9- تحطيم صور الرموز التاريخية والمعاصرة في ذهن المواطن العقي عبر إيجاد وسائل إعلام وقنوات فضائية تنال من جميع الشخصيات التاريخية للعراق، وتعتمد على الطعن بهم عبر سلسلة من الأكاذيب والافتراءات حتى لا يكونوا مبعثاً للثقة بالنفس ومصدر للتحويلات الثورية، وهينوا لذلك وسائل إعلام متناقضة الأفكار، والآراء ليشكلوا هوساً في ذهن المواطنين، وبالتالي خلق خصومات بين جميع القوميات والأديان والطوائف في العراق ثم تعرض أمريكا نفسها المنقذ لهم.
- 10- عملوا على إرباك العملية السياسية في العراق وخلقوا أجواء من الصراع بين أجنحته السياسية، ورجالاته حتى بدا المشهد السياسي في العراق منهكاً خائر القوى، وليس بالأفق حلول، وبالتالي فقدان ثقة الناخب العراقي، وانسداد العملية السياسية في العراق. وقد استفادت أمريكا من الفوضى الإعلامية بعد عام 2003 فأنشأت وكالات، وإذاعات، وقنوات فضائية ممولة من قبلها لتدعم كل توجهاتها في التأثير على الرأي العام، والتوافق مع مشروعها في الحرب الناعمة.
- 11- عملت الولايات المتحدة الأمريكية على خلق زعامات دينية جديدة لا تملك مواصفات الزعامة الدينية المعهودة في الثقافة والعلوم، وسخرتها للنيل من الزعامات (الرموز) سواء من الحوزة العلمية، أو أي مؤسسة دينية أخرى لإضعاف تأثير هذه الزعامات على الشارع العراقي.
- 12- استطاعت أمريكا عبر طرق (الهائي) على معدن الزعامات السياسية الشيعية أن تزرع الفتنة فيما بينها، وأن تضع لها خلافات ومشاكل ودفعت بها إلى الابتعاد عن دائرة المشتركات إلى مواقع الخلاف، والفرقة، وفرت أمريكا لنفسها فرصة الولوج بينها، والظهور أمامها بأنها الراعية للجميع، ومثلما عملت مع الزعامات الشيعية عملت مع السنة، واستطاعت أن تحدث الخرق ذاته، كما جعل الأمريكيان قضية (إقليم كردستان) وسيلة للضغط الدائم على أي محاولة للتغيير في بغداد وحفزوا شخصيات في الإقليم مثل (مسعود بارزاني) للتمرد الدائم على الحكومة الاتحادية والدفع باتجاه الاستقلال مما شكل قلقاً دائماً.

المحاضرة التاسعة: التطبيع العربي-الافريقي مع الكيان الصهيوني المحتل

أولاً: تعريف التطبيع

اشتق لفظ التطبيع "Normalization" من الكلمة الانجليزية "Normal" بمعنى العادي أو المعتاد أو المتعارف عليه، وفي مختار الصحاح "الطبع هو الشجبة جبل عليها الانسان"، وفي المعجم الوسيط "تطبع بكذا أي تخلق به".

ومما يجدر الإشارة اليه أنه لا توجد مادة التطبيع في المعاجم العربية لأنها محدثة، فالمعنى الحالي مأخوذ من ترجمة هذه الكلمة عن لفظة انجليزية تم تداولها أخيراً خاصة بعد اتفاقية كامد ديفيد، لكن يمكن تصور المعنى من كلمة التطبيع من حيث المبدأ أنه "هو العودة بالأشياء الى سابق عهدها وطبيعتها".

ولقد قدم الباحثون والكتاب المعاصرون عدة تعاريف لمفهوم التطبيع، وعلى ما يبدو أنهم انقسموا الى قسمين، وهما كالتالي:

1. القسم الأول: تناولوا التطبيع على وجه العموم، كما هو متعارف عليه، وفق الأعراف والقوانين

الدولية في عصرنا الحالي، ومن أبرز هذه التعاريف نجد:

- **التطبيع:** إعادة علاقات الطرفين المعنيين الى وضعها الطبيعي، الذي كانت عليه قبل أن يطرأ هذا الموقف الصراعي بينهما.
- **التطبيع:** العمل المبرمج، والمخطط له بعناية، بهدف إعادة العلاقات بين دولتين ذات سيادة الى سابق عهدها قبل نشوب الحروب، أو المقاطعة السياسية الطارئة على هذه العلاقات.
- **التطبيع:** إقامة العلاقات السياسية، والاقتصادية، والتجارية، والثقافية، وغيرها بين دولتين كانتا قبل ذلك في حالة حرب، أو عدا، أو انقطاع للعلاقات بينهما، أو لم تتمتعاً بأية علاقة كانت.

والملاحظ هنا في هذا القسم أن هذه التعاريف للتطبيع لا يصلح لوصف حالة التطبيع بين الكيان

الصهيوني المحتل والدول العربية للأسباب التالية:

- ✓ لأن الكيان الصهيوني المحتل كيان طارئ، مستحدث قام على أنقاض شعب آخر، فلا كانت هناك علاقات طبيعية بين الكيان الصهيوني والعرب، لكي يتم اعادتها الى طبيعتها مرة أخرى، بل هناك صراع دائم بين أصحاب الأرض (الفلسطينيين) والمحتل الكيان الصهيوني المحتل.

✓ جميع هذه التعريفات تناولت التطبيع من باب العموم، وكما هو مألوف، ومتعارف عليه دولياً، فلم تتطرق للتطبيع مع الاحتلال، لذا يمكن القول أن هذه التعاريف لا تصلح لوصف التطبيع الذي يحدث مع الاحتلال الصهيوني في وقتنا الحالي.

2. القسم الثاني:

من أبرز هذه التعاريف نجد:

✓ **التطبيع:** مصطلح يهودي يراد منه أن تقبل إسرائيل في المنطقة ككيان مستقل، وأن يكون لها

الحق في العيش بسلام، وأمن، مع إزالة روح العداء لهم من جيرانهم.

✓ **التطبيع:** أحداث تغيير على الجاني العربي والإسلامي، على أن يبدأ هذا التغيير بالتسليم بوجود

"إسرائيل" كدولة يهودية في المنطقة، ويمتد إلى تقييد قدرات العالم العربي العسكرية، وتغيير

معتقداتهم السياسية، وإعادة صياغة شبكة علاقاته، إضافة إلى تحقيق مطالب أمنية

وإقليمية، وصولاً إلى تغيير المواقف تجاه هذا الكيان بصورة جذرية.

✓ **التطبيع:** طريقة لإلزام العرب بتبادل سلمي نشط في عدد من المجالات، من أجل أن يبرهنوا

للإسرائيليين على الجدية في تقبلهم كجيران، وككيان شرعي مساو لهم في الشرق الأوسط.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن التطبيع هو: "حمل الدول العربية والإسلامية على الاعتراف بالكيان

الصهيوني المحتل، وقبوله في المنطقة، وإقامة علاقات دبلوماسية وسياسية، واقتصادية، وثقافية

معه، والإقرار بحقه في العيش بسلام وأمان.

أو هو: "إقامة علاقة مباشرة أو غير مباشرة مع الكيان الصهيوني المحتل أو المشاركة في أي مشروع

أو نشاط أو مبادرة سواء على المستوى المحلي أو الدولي بشكل مباشر أو غير مباشر بين

الفلسطينيين أو العرب وبين الكيان الصهيوني على مستوى أفراد أو مؤسسات، ويكون على شكل نشاط

أو تعاون علمي أو فني أو مهني أو مشاركة جماعية كالندوات والمؤتمرات أو مهرجانات ومعارض فنية

وعلمية يشارك فيها الجاني الصهيوني المحتل."

أذن يمكن اعتبار التطبيع في مقصده الأساسي هو السلام الدائم مع الكيان الصهيوني وليس عبارة عن

هدنة مؤقتة ومسالمة يركن إليها العرب والمسلمين لضعفهم في فترة معين، لذا يمكن القول أن استخدام

كلمة "التطبيع" قد لا يكون صحيحاً باعتبار أن الكيان الصهيوني بكافة مكوناته ليس له وجود حقيقي ولا

شرعية لممارساته فهو طارئ جيء به من الخارج بينما التطبيع ينطبق على اعادة العلاقات بين اثنيين افترقا وهنا لا يوجد اثنان فالصهيوني ليس من المكون الحقيقي للمنطقة،لذا يرى بعض الباحثين العرب أن لفظ "التطبيع" فيه مغالطات وقلب للحقائق وتسمية المسميات بغير مسمياتها،لذا حسبهم يستحسن استبدال هذا المصطلح بمصطلح يعبر عن الواقع بشكل أفضل،ومن بين أفضل المصطلحات يمكن أن تكون بديلة عن مصطلح التطبيع منها:الهيمنة الصهيونية،الاختراق الصهيوني،الاستسلام والإذعان العربي،التوريض،أو التطويع العربي،أو التدجين،أو الخيانة العظيمة،خيانة الدين والوطن."

ثانيا:نشأة فكرة التطبيع مع الكيان الصهيوني المحتل

التطبيع هو فكرة صهيونية بدأت تراوده منذ احتلاله لفلسطين،فهو يسعى الى الاندماج في المنطقة،ليصبح جزءا من نسيجها السياسي،والاقتصادي،والأمني،والاجتماعي،بل غاية وجوده أن يتسلل الى معازل المسلمين،حتى يتسنى له السيطرة والهيمنة على المنطقة بأسرها،وليس بالإمكان تحقيق هذه الهدف بالقوة العسكرية،بل من خلال التطبيع.

والتطبيع من حيث منشؤه ينقسم الى قسمين،وهما:

- **النوع الأول:**التطبيع القسري الذي فرضه الاحتلال على سكان الأراضي التي احتلها وأخضعها بالقوة،وهذا النوع من التطبيع يشمل سكان الأرض التي احتلت سنة 1948،ثم التي احتلت سنة 1967 في الضفة الغربية،وقطاع غزة،وهضبة الجولان،وصحراء سيناء،حيث خضعت هذه المناطق لسيطرة الاحتلال بشكل كامل،وفرض على أهلها أن يتعاملوا معه،لتسير أمورهم المعيشية والإدارية من أجل البقاء.

وهذا النوع من التعامل يبقى في اطار التطبيع القسري بشرطين:

➤ أن تكون هذه العلاقة بالقدر الذي يحقق المطلوب من الضروريات،والحاجيات،لدعم صمودهم وبقائهم على أرضهم.

➤ ألا يلحق هذا التعامل ضررا بالآخرين.

- **النوع الثاني:**التطبيع الطوعي العلني،الذي أقامته بعض الدول العربية وفق اتفاقيات وقعت مع الاحتلال الصهيوني،وقد بدأ الحديث عن هذا النوع من التطبيع في مؤتمر السلام الذي عقد في جنيف في كانون الأول من سنة 1973،حيث أكد وزير الخارجية للكيان الصهيوني في كلمته

في المؤتمر: ضرورة ارتباط الصلح العربي مع الدولة الصهيونية بالعلاقات المتبادلة في المجالات الاقتصادية والتجارية، والثقافية، والتعاون على الأسس الاقليمية.

وهذا الحديث لا يعدو أن يكون دعوة التطبيع، ولكن فكرة التطبيع بدأت تأخذ طابعها الرسمي وتظهر الى الواقع العملي بعد زيارة الرئيس المصري أنور السادات للكيان الصهيوني في سنة 1977 وما تبعها من مفاوضات بين مصر والكيان الصهيوني تمخضت عن توقيع عدة اتفاقيات، مثلت الاطار العام للعلاقات بين مصر والكيان الصهيوني، حيث تم فتح السفارات، والقنصليات، المراكز البحثية، والتبادل التجاري، والسياسي، والاقتصادي، والعسكري.

فالتطبيع الذي يسعى اليه الكيان الصهيوني المحتل هو دفع العرب نحو الاقرار والقبول باغتصاب فلسطين والاعتراف بالكيان العنصري والعنصري كدولة طبيعية وعضو دول المنطقة واقامة علاقات طبيعية معه، ويقتضي ذلك بالتسليم بصحة العقيدة الصهيونية وتسويق كل ترجمانها من غزو ومجازر بشرية وتدمير وتهجير لأهل فلسطين.

ثالثا: من يقف خلف التطبيع

الغرب بجميع دولة متعاطفة مع الكيان الصهيوني والمعادي للمسلمين والعرب، هو الذي يدير استراتيجية التطبيع، بالتنسيق مع الكيان الصهيوني وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية التي ما برحت تؤكد أن أمن اسرائيل هو أمنها، وفي ذلك يقول وزير الخارجية الأمريكية "جورج شولتز" في محاضرة ألقاها أمام اللوبي الصهيوني: "اننا في حلف دائم، وراسخ، وغير قابل للفصم، مع دولة اسرائيل".

والغرب الذي زرع الكيان الصهيوني في قلب العالم الاسلامي ومده ولا يزال بكل أسباب القوة، والهيمنة، هو من يعمل على اسناده، ويحاول فرضه وتسويقه على المنطقة العربية والإسلامية. فالمستهدف من وراء التطبيع هو الجمهور العربي الاسلامي، لذلك تشترط الدول المانحة الداعمة للسلطة الفلسطينية العديد من الشروط مقابل هذه المنح المقدمة للفلسطينيين ليس غيرها التطبيع مع اليهود.

رابعا: أهداف الكيان الصهيوني من التطبيع

هناك عدة أهداف يريد تحقيقها الكيان الصهيوني من خلال تعميم التطبيع، ويمكن اجمالها فيما يلي:

- (1) انتهاء حالة الحرب بين الاحتلال ودول الجوار، لأن استمرار الحرب يستنزف الطاقات البشرية والمالية والموارد الأخرى للاحتلال، فحالة الحرب المستمرة أجبرت دولة الاحتلال على تخصيص جزء كبير من مواردها الاقتصادية للتعبئة العسكرية المستمرة.
- (2) ترويض دول الجوار، شعوبا وحكومات على القبول بدولة يهود على أرض فلسطين، والاعتراف الكامل بشرعيتها من قبل أصحاب الحق الشرعيين (المسلمين بشكل عام والفلسطينيين بشكل خاص).
- (3) الغاء المقاطعة العربية والإسلامية التي فرضت على اليهود، والتي أعلنتها جامعة الدول العربية عام 1945، وفي العام 1951، اتخذ مجلس الجامعة قرارا بإنشاء جهاز المقاطعة العربية لإسرائيل، والتي تم تأكيدها عند اغتصابهم لفلسطينيين، واستمرت مع استمرار العدوان على فلسطين، ودول الجوار، ثم تأكدت في قمة الخرطوم بعد حرب حزيران 1967.
- (4) الولوج الى قلاع العروبة والإسلام، والوصول الى مراكز التأثير التي عجز عن الوصول إليها بالقوة العسكرية، وفي مقدمتها المراكز الاقتصادية، والثقافية، والإعلامية، لتسويق دولة الاحتلال وتحسين صورتها ولخدمة برامج التطبيع وأهدافه.
- (5) العمل على محاصرة التيارات المناهضة للتطبيع، وتخفيف ينابيع الرفض، والمقاومة التي تستند في الغالب الى أحكام الملة، أو الموروث الثقافي، أو التأثير الشعبي، والعمل على تشويه صورتهم، وتحريض المطبوعين عليهم، ومنعهم من الوصول الى المنابر الاعلامية، وحرمانهم من فرص التعاطف معهم، وتجفيف مصادر التمويل عندهم، وعملًا بالاتفاقيات التي نصت على منع التحريض، ومعاقبة المحرضين وتقديمهم للمحاكمة.
- (6) منع أية محاولة لتوحيد الكيانات العربية المتفرقة، وبث الفرقة بينها، وتغذية النعرات الطائفية، وخلق جو الفوضى والتناحر بين هذه الأنظمة، ولليهود باع طويل في هذا المضمار

خامسا: أنواع وأنماط التطبيع

- أنماط التطبيع

- (1) نمط مقاومة التطبيع ومقاطعة الكيان الصهيوني (مستوى التطبيع يساوي صفر): يكون التطبيع بمستوى الصفر اذا كانت نظرة الفرد الى الكيان الصهيوني وللأفراد الصهاينة على أنهم عدو خطير على البلاد والأمة والمقدسات والقيم. وهنا الفرد يشعر برد الفعل والكرهية والرغبة بالمواجهة والتعبير عن الغضب لو توفرت الظروف والفرص.

- (2) **التطبيع الكامل:** ويكون التطبيع هنا على مستوى كامل اذا كانت نظرة الفرد أو الجماعة للكيان الصهيوني على أنها دولة طبيعية عادية أو ديمقراطية أو غير معادية بالحد الأدنى، فلا حرج من التعامل معها بشتى الطرق.
- (3) **التطبيع الرسمي:** يكون الاداء التطبيعي رسمي اذا كانت النظرة للكيان الصهيوني حكوميا وشعبيا على أنها دولة احتلا وعدوان وعنصرية، لكنها أصبحت بنظر الحكومات والأنظمة موجودة وأمر واقع مفروضا، كما تبادر الحكومات لدوافع عديدة الى بناء وإقامة علاقات دبلوماسية واتفاقيات أمنية، وتبادلات اقتصادية، وهذا تطبيع الحكومات والأنظمة والدول أو التطبيع الرسمي، رغم أن الشعب يبقى مقاوما للتطبيع مثل مصر والأردن.
- (4) **التطبيع الشعبي:** هو انخراط الشعب في التطبيع الى جانب الدولة (لا تعبر الشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال مطبعا بالضرورة لأنه واقع تحت ضغط وإكراه الاحتلال).
- (5) **التطبيع النخبوي:** وهو انخراط فئات ونخب فنية وثقافية وأكاديمية في التطبيع تحت ذرائع فنية وثقافية، وهو في جوهره عمالة وتواطؤ مثل انخراط الفنانين اللبنانيين في التطبيع كحالة المخرج "زياد الدويري" الذي زار الأراضي المحتلة وأقام أشهر طويلة في ظل الاحتلال الصهيوني.
- (6) **التطبيع الشعوري النفسي (تطبيع العقل الباطني):** هو تطبيع سطحي أو نوع من التطبيع المعنوي غير السلوكي. ويحصل هذا النوع من التطبيع اذا كان الفرد أو الجماعة ينظرون للكيان الصهيوني على أنه دولة معادية وخطيرة - لكنه مع الأسف - متفوق علميا وعسكريا وسياسيا واقتصاديا حتى أخلاقيا وقانونيا.
- (7) **التطبيع الأكاديمي:** مثل اعتماد الدراسات والأبحاث المنشورة من قبل جامعات صهيونية في الأبحاث الأكاديمية وهو ما حصل في الجامعة الأمريكية في بيروت مع عدد من الطلاب والباحثين.
- (8) **التطبيع الاعلامي:** هو القبول باستضافة شخصيات صهيونية على الشاشات العربية كتطبيع قنوات "الجزيرة" و"العربية" و"سكاي نيوز" وغيرها، أو القبول بتحريك وتواصل مراسل القنوات والمؤسسات والأجهزة الصهيونية داخل الأراضي المحتلة مثل مراسلي بعض القنوات اللبنانية.
- **أنواع التطبيع هو**
- (1) **التطبيع الديني:** قدمت للتطبيع الدين عدة تعريف يمكن اختصارها فيما يلي:

- يمكن تعريفه على أنه: "استخدام الدين كمسوغ للاعتراف بالكيان الصهيوني، وإقامة علاقات معه".
- أو يمكن القول بأنه: "استخدام الدين من قبل الحكام كغطاء لإضفاء الشرعية على سياساتهم، وقراراتهم بشأن التطبيع".
- أو هو: "إزالة الحواجز النفسية والعقدية عن المسامين، والتي تحول بينهم وبين محبة أتباع الديانات الأخرى".

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن التطبيع الديني هو: "كل استغلال الخطاب الديني أو النص الشرعي لغرض التطبيع".

(2) التطبيع السياسي: لقد قدم الكتاب المعاصرون عدة تعريفات للتطبيع السياسي، ويمكن إيجازها

فيما يلي:

- هو: الاعتراف المتبادل بين المطبوعين، وفتح السفارات، وإرسال البعثات الدبلوماسية، والتعاون السياسي ونحو ذلك.
- هو: "مجموعة الإجراءات التي تباشرها الحكومات لإعادة العلاقات السياسية بين الدول إلى سابق عهدها قبل الانقطاع
- هو: "إقامة علاقات، ووصف المقاومة بالإرهاب، والحديث عن نزاع وليس الصراع، وإسقاط أية مسؤولية للاحتلال، عما لحق بالشعب الفلسطيني من نكبات وتشريد، وتكريس نتائج الاحتلال الصهيوني المديد، وتشريع المستوطنات، وتشريع المساومة على الحقوق الفلسطينية الأساسية، وتوفير الغطاء للهروب من قرارات الشرعية الدولية، واستبدال ذلك بالمفاوضات بين طرفي النزاع".

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف التطبيع السياسي بأنه: "الإجراءات التي يفرضها الطرف الأقوى على الطرف الأضعف للاعتراف بالاحتلال الصهيوني كدولة ذات سيادة وشرعية دولية، وبالتالي توجب على الدول العالمية عموماً والعربية والإسلامية خاصة إقامة علاقات دبلوماسية معها، وفتح الحدود، وإنهاء المقاطعة بكل أشكالها، واعتبار المقاومة الفلسطينية كتنظيم إرهابي يهدد الأمن الإقليمي والدولي يتوجب القضاء عليه، وتجريم كل من يتعاون مع المقاومة والفلسطينية".

ج- التطبيع الأمني: عرف الباحثون المعاصرون التطبيع الأمني بتعريفات مختلفة، ويمكن اختصارها فيما يلي:

- جعل الأنظمة العربية حارسا على الكيان الصهيوني، وأمنه ومصالحه، حتى تكون أحزمة أمنية للكيان الصهيوني، كما هو الحال في الحزام الأمني الذي أقيم في الجنوب اللبناني.
- مجموعة من التفاهات تتضمن خطوات أمنية يقوم بها الطرفان على الأرض، بشكل فعلي ليضمن كل طرف أمن الطرف الآخر، ومن خلال هاذين التعريفين يمكن القول أن التطبيع الأمني بأنه: "هو مجموع الامتلاءات والشروط التي فرضها الاحتلال على المطبوعين العرب لضمان سلامة الكيان الصهيوني، ومواطنيه، وممتلكاته، ومصالحه، ولا يخلو من المصالح المشتركة.

د- التطبيع الثقافي: عرف المختصون التطبيع الثقافي بأنه: "اعادة كتابة التاريخ الحضاري للمنطقة العربية، من خلال تزييف العديد الحقائق والبيدييات التاريخية المتعلقة بالطريقة الاستيطانية التي أقحمت الكيان الصهيوني في الوطن العربي، والتوقف عن تدريس الأدبيات، والوثائق، والنصوص المعادية لليهودية، والكيان الصهيوني." أو هو: "عملية اخضاع الشعوب العربية، والإسلامية لجملة من المفاهيم الفكرية، والثقافية، والإعلامية، والدعائية، هدفها تحول نوعي في الفكر والذهنية، العربية، والإسلامية، يقصد التمهيد للقبول النفسي، والواقعي، بالاحتلال الصهيوني، وبالسيطرة الصهيونية على مقدراتنا، بعد أن تم اخضاع النخب، والنظم السياسية الحاكمة للمخطط الصهيوني، وجرها الى الاستسلام."

و- التطبيع الاعلامي: هو أي اتصال، أو تعامل على مستوى الصحفيين، والمؤسسات الاعلامية العربية، والناطقة بالعربية مع الكيان الصهيوني، أو أحد ممثليها الشعبين، أو الرسمين."

المحاضرة العاشرة: كرونولوجيا التطبيع العربي-الأفريقي مع الكيان الصهيوني المحتل

أولاً: المسار التاريخي للتطبيع الأفريقي مع الكيان الصهيوني

مرت العلاقات الصهيونية الأفريقية بعدة مراحل يمكن اختصارها فيما يلي:

1. العلاقات الأفريقية الصهيونية في الفترة من 1948 إلى 1967 (مرحلة الاعتراف التدريجي)

لقد تميزت العلاقات الصهيونية مع معظم الدول الأفريقية في بداية هذه الفترة بالثبات خاصة مع بروز حركات التحرر من الاستعمار ونيل الدول الأفريقية لاستقلالها فكانت معظم الدول الأفريقية في حالة من عدم الاستقرار السياسي، لكن في سنة 1950 حرص الكيان الصهيوني المحتل لفتح قنوات للاتصال مع النخب الحاكمة الجديدة في أفريقيا بطرق غير رسمية وأخرى رسمية، والتي أثمرت عن تكوين أول بعثة قنصلية للكيان الصهيوني في أفريقيا في "أكرا" عاصمة غانا عقب الاحتفال باستقلاله، ثم تلاها إرسال بعثات في مناطق عدة في القارة الأفريقية نتيجة لحصول العديد من الدول على استقلالها في مستهل سنة 1967، وقد كان هدف الكيان الصهيوني الأهم في تلك الفترة الحصول على الاعتراف الرسمي، وضمن أصوات هذه الدول في المؤتمرات والمحافل الدولية .

فترجمت هذه الرؤية من خلال عدة زيارات رسمية لوزارة الخارجية للكيان الصهيوني آنذاك جولدا مائير بمهمة تقوية العلاقات مع إفريقيا، وتأسيس شبكة أمنية قوية بالأخص في القرن الأفريقي والساحل الشرقي. كان للكيان الصهيوني المحتل خلال هذه الفترة علاقات دبلوماسية مع 32 بلد أفريقي ، أي أكثر من نصف بلدان القارة الإفريقية، وفقد تواجد أكثر من 2408 خبير صهيوني يعملون في شتى المجالات الزراعية والتعليمية والاقتصادية والأمنية والعسكرية، إضافة الى مشاركة الآلاف من الأفارقة في دورات تدريبية مختلفة لمدد قصيرة في الكيان الصهيوني.

2. العلاقات الأفريقية الصهيونية في الفترة من 1967 إلى 1977 (مرحلة تراجع العلاقات)

لقد كان عام 1967 يمثل ذروة النشاط الصهيوني في أفريقيا كما كان يمثل بداية التدهور الفعلي لهذه العلاقات، ويرجع ذلك إلى مؤثرات خارجية مثل زيادة التقارب العربي الإفريقي وقيادة مصر ممثلة في الرئيس جمال عبد الناصر لمشروع التحرر الوطني في أفريقيا مما زاد من شعبية مصر وقيادتها في تلك الفترة إلى أن اندلعت حرب 1967، وأثرها على مكانة الصهيوني لدى الدول الأفريقية بالإضافة إلى التغييرات التي طرأت على الخريطة السياسية لأفريقيا منذ الستينيات، فلقد ساهمت كل هذه الأسباب في كشف حقيقة الكيان الصهيوني، ونواياها التوسعية في أفريقيا مما ساهم في بلورة الموقف الأفريقي الجديد اتجاه الكيان الصهيوني الذي يتسم بالرفض الجماعي له، واعتبارها كيان معتدي محتل لأرض دولة عربية.

في نهاية هذه المرحلة بلغ عدد الدول المقاطعة للكيان الصهيوني 42 دولة أفريقية، لكن وبالرغم من حالة التراجع والانكماش التي شهدتها العلاقات الصهيوني الأفريقية خلال هذه الفترة على المستوى السياسي، إلا أنها شهدت نجاحاً ملحوظاً على المستوى الاقتصادي، وليس أدل على ذلك من أن التجارة الصهيوني مع أفريقيا في الفترة من سنة 1973 وحتى سنة 1978 قد تضاعفت من 54.8 مليون دولار إلى 104.3 ملايين دولار. وتركزت هذه التجارة بالأساس في الزراعة والتكنولوجيا.

3. العلاقات الأفريقية الإسرائيلية في الفترة 1977 إلى 1990 (مرحلة الانفراج وتسارع وتيرة العلاقات)

بعد تولي حزب الليكود مقاليد السلطة في الكيان الصهيوني سنة 1977، رفعت الحكومة شعار "عائدون إلى أفريقيا" فقد اعتبرت زيارة الرئيس السادات للقدس في نوفمبر عام 1977 نقطة تحول في التقارب الأفريقي الصهيوني، فهذه الزيارة ساهمت في انفراج العلاقات الثنائية، فاعتبرت الدول الأفريقية التحرك المصري بمثابة شهادة وفاة للقضية والتخلي العربي الرسمي - فلماذا نكون ملكيين أكثر من الملك - ويمكن القول إجمالاً إن الصراع العربي الصهيوني أضحى محدود التأثير في مجمل العلاقات الإسرائيلية الأفريقية في تلك الفترة، فشهد عقد الثمانينات من القرن الماضي مرحلة بناء لهذه العلاقات لتبدأ مسيرة الخطوات السريعة في إعادة العلاقات و توج ذلك من قبل جمهورية زائير - الكونغو الديموقراطية حالياً - سنة 1982 لأنها كانت في حاجة ماسة للمساعدات العسكرية الصهيونية خاصة في ميدان تدريب الجيوش، وبلغت ذروتها سنة 1985 بعد زيارة شمعون بيرز إلى بعض الدول الأفريقية. وارتبطت الكونغو بمعاهدة عسكرية تنص على قيام الكيان الصهيوني المحتل بإعادة بناء الجيش، وإيفاد مستشارين عسكريين إليها، أما ليبيريا فقد أعادت علاقتها مع الكيان الصهيوني سنة 1983، ثم تلتها ساحل العاج والكامرون و توغو ثم كينيا سنة 1988، لهذا يعد نهاية عقد الثمانينات بداية الانفراج في العلاقات الصهيونية الأفريقية.

العلاقات الأفريقية الصهيونية في الفترة من 1990 إلى 2019 (مرحلة ازدهار العلاقات الإسرائيلية الأفريقية)

لقد سجلت الفترة من 1990 إلى سنة 2019 مرحلة الرجوع شبه الكامل للعلاقات الدبلوماسية بين أفريقيا والكيان الصهيوني، حيث أقام الكيان الصهيوني بعثات دبلوماسية في أحد عشر قطراً أفريقياً جديداً وهي على التوالي أثيوبيا، أريتريا، كينيا، أنغولا، الكامرون، نيجيريا، وزمبابوي، هذا بجانب موريتانيا ويرجع ذلك إلى:

- التغيرات في النظام الدولي وانعكاساته الإقليمية حيث سقوط الاتحاد السوفيتي وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوى عظمى وحيدة في العالم، وتوظيف جميع قدراتها لدفع الدول

الأفريقية لتطبيع علاقاتها مع إسرائيل وتمكين إسرائيل من إعادة حضورها في المسرح الأفريقي تحت رعايتها ومظلتها السياسية والأمنية.

الدخول في العملية التفاوضية بين العرب و منذ مؤتمر مدريد، واتفاقية السلام مع الأردن، واتفاقية اوسلو مع السلطة الفلسطينية التي أزاحت الموانع والعقبات السياسية التي كانت تقف عائقاً في تحقيق أي اقتراب في السنوات الماضية مع معظم دول القارة الإفريقية.

ثانياً: المسار التاريخي للتطبيع العربي الصهيوني

(1) الدوافع العربية للتطبيع

أعلنت كل من الامارات والبحرين والسودان عن جزء من دوافعها التي تقف خلف هذا التسارع والحماسة بتوقيع وتنفيذ عمليات التطبيع غير المسبوق من أي دولة عربية، حتى التي وقعت معاهدات سلام مثل مصر والأردن مع الكيان الصهيوني، ويمكن اختصار هذه الدوافع في النقاط التالية:

- ✓ رغبة تلك الدول تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، وتعزيز موقعها وتنافسيتها فيها.
- ✓ تحقيق السلام الشامل في المنطقة الشرق الأوسط، وتحقيق تطلعات شعوبها بالأمن والاستقرار والازدهار والنماء بمختلف دياناتهم.
- ✓ مواجهة التحديات الاستراتيجية وحماية المصلحة الوطنية.
- ✓ فتح المجال لإعفاء السودان من ديونها التي تبلغ 60 مليار دولار، والمساعدة على استعادة السودان حصانته السيادية، وفتح المجال لإدماجه في المجتمع الدولي، وبالتالي الاستفادة من الاستثمارات الاقليمية والتكنولوجية، والمساعدة في بناء المؤسسات الوطنية.

ولكن وراء هذه الدوافع التي صرحت بها الدول العربية المطبوعة مع الكيان الصهيوني ،دوافع أخرى يمكن حصرها فيما يلي:

- ✓ الاستجابة للضغوطات الأمريكية والخوف من غضب ادارة الرئيس الامريكي السابق ترمب التي تحتاج الى انجازات سياسية في الحملة الانتخابية.
- ✓ الرغبة في تأكيد تناسق سياسات هذه الحكومات مع السياسة الأمريكية بخصوص العلاقة مع الكيان الصهيوني، وأنها لا تقف في الخط المعادي لها.
- ✓ السعي لتوفير غطاء أمريكي صهيوني لحماية حكومات الخليج مما يقال عنه الخطر الإيراني باعتباره خطراً مشتركاً عليها وعلى الكيان الصهيوني.

- ✓ تكوير دور هذه الدول في المنطقة في ظل تنامي دور قوى اقليمية وعربية أخرى صاعدة ربما تزامنها المكانة، فأرادت أن تضمن الدعم الأمريكي لها على حساب الآخرين.
- ✓ السعي للتماهي مع المصالح الاقتصادية للنخبة الحاكمة ومجتمع رجال الأعمال الصهيوني والأمريكي.
- ✓ التخلص من مسؤوليتها تجاه دعم الشعب الفلسطيني ومقاومته ضد الاحتلال محليا واقليميا وعربيا ودوليا، وكذلك على صعيد الداعمين المالي أو السياسي.

أما الدوافع الصهيونية في التطبيع مع الدول العربية فتكمن في:

- التخلص من عقدة العامل الفلسطيني في صناعة السلام مع العرب وإنهاء المبادرة العربية وعزل الفلسطينيين في العلاقات العربية مع الكيان الصهيوني المحتل.
- كسر العزلة التي يعاني منها الكيان الصهيوني في المنطقة والتي لم تسهم اتفاقيات السلام مع كل من مصر والأردن بالتخفيف منها.
- الانتقال من علاقات السلام مقابل السلام أو من السلام السياسي بثمنه اللازم الى السلام الاقتصادي والسياحي الذي يدر على الكيان الصهيوني منافع ومكاسب، ويهمش الفلسطينيين ومطالبهم.
- اضعاف الدعم لأي تحرك فلسطيني عسكري أو شعبي أو سياسي أو قانوني ضد الاحتلال الصهيوني من قبل الشعب الفلسطيني بالتحديد التام لعدد من الدول العربية.
- استخدام علاقات الكيان الصهيوني بهذه الدول للضغط على الفلسطينيين وإفقادهم الأمل بتحقيق أهدافهم وطموحهم والتحول نحو القبول بالأمر الواقع الصهيوني، بما فيه ضم القدس للسيادة لدولة الكيان الصهيوني المحتل وإعلانها عاصمة أدبية موحدة للكيان الصهيوني.

(2) أهم الدول العربية المطبعة مع الكيان الصهيوني

- مصر: لقد نصت اتفاقية "كامب ديفيد" في المادة الثالثة في البند الثالث: "يتفق الطرفان على أن العلاقات الطبيعية التي ستقام بينهما ستضمن الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية." وقد جرى أول تبادل سفراء بين مصر والكيان الصهيوني اذ رفع العلم الصهيوني في سماء القاهرة، وافتتحت السفارة للكيان الصهيوني بتاريخ 26/2/1980، فيما تم افتتاح قنصلية للكيان الصهيوني في الاسكندرية بتاريخ 21/4/1982.

- **الأردن:** نصت اتفاقية وادي عربة في المادة الخامسة البند الأول: "يتفق الطرفان على اقامة علاقات دبلوماسية وقنصلية كاملة، وتبادل السفراء المقيمين وذلك في خلال مدة شهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة." وتم بالفعل افتتاح السفارة للكيان الصهيوني في عمان سنة 1994 والسفارة الأردنية في تل الربيع (تل أبيب) في نفس السنة.
- **موريتانيا:** تم افتتاح للكيان الصهيوني في سنة 1999، وهي ثالث بلد عربي يقيم علاقات دبلوماسية كاملة مع الاحتلال.
- **الامارات العربية:** أعلن مسؤول اماراتي: أن بلاده ستفتح سفارة في الكيان الصهيوني خلال ثلاثة أشهر الى خمسة أشهر، بعد الاعلان عن تطبيع العلاقات بين الجانبين، وبالفعل تم افتتاح السفارة للكيان الصهيوني في الامارات بتاريخ 29/6/2021.
- **البحرين:** اتفق وزير خارجية الكيان الصهيوني والبحرين على تبادل فتح السفارات في عاصمتي البلدين ومنح تأشيرات سفر لمواطنيها اعتبارا من نهاية السنة، ويأتي ذلك بعد حوالي شهرين على توقيع البلدين اتفاقا لتطبيع العلاقات بينهما في واشنطن في 15/9/2020.
- **قطر:** بدأت قطر علاقاتها مع الكيان الصهيوني عند زيارة رئيس الكيان الصهيوني المحتل السابق شمعون بيرز لقطر سنة 1996، وافتتاحه المكتب التجاري الصهيوني في الدوحة، وتوقيع اتفاقيات بيع الغاز القطري للكيان الصهيوني، ثم انشاء بورصة الغاز القطرية في تل الربيع (تل أبيب)، وعندما شنت قوتل الكيان الصهيوني حربا على قطاع غزة أواخر سنة 2008 أغلقت قطر المكتب التجاري لرفضها الهجمات على الفلسطينيين.
- **عمان:** في سنة 1996 افتتح الكيان الصهيوني مكتبا للتمثيل في سلطنة عمان لتطوير العلاقات الاقتصادية والعلمية التجارية، الا أنه بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000، ثم غلق مكتب التمثيل التجاري للكيان الصهيوني في سلطنة عمان، وفي سنة 2018 زار رئيس وزراء الكيان الصهيوني نتياهو سلطة عمان.
- **المغرب:** في 10/12/2020 جرى اتفاق بين المغرب والكيان الصهيوني على أن تستأنف المغرب علاقاتها الدبلوماسية مع الكيان الصهيوني، وتعزيز التعاون الاقتصادي والثقافي بين البلدين بما يدعم الاستقرار في المنطقة، وعلاقة المغرب مع الكيان الصهيوني ليست جديدة فقد افتتح الكيان الصهيوني مكتب ارتباط في العاصمة المغربية الرباط في نوفمبر 1994، وافتتح المغرب مكتبه في الكيان الصهيوني بعد ذلك بأربعة أشهر، مما أدى الى اقامة علاقات دبلوماسية ثنائية، ولكن تم اغلاقه عقب اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000.

ومما يجد الإشارة به هنا أن تطبيع دولة المغرب مع الكيان الصهيوني تكمن خطورته في كونه ليس فقط تطبيع اقتصادي ثقافي بل تعداه الى المجال الأمني والتعاون الاستراتيجي في المجال العسكري فيما يخص تزويد جنود المغرب بأحدث الأسلحة وتدريب جنوده من طرف جنود الكيان الصهيوني، وهذا ما يشكل خطر على الأمن القومي للدول الافريقية عموما والجزائر خصوصا، فقد شكل نقل الصراع العربي الصهيوني من شبه الجزيرة العربية الى القارة الافريقية تهديدا صريح للأمن الدول الافريقية عموما، والجزائر خصوصا.

➤ تونس: في سنة 1996 افتتح الكيان الصهيوني مكتبا لرعاية المصالح الصهيوني في تونس، وردت تونس بخطوة مماثلة بعد بستة أسابيع من سنة 1996، لكنها اتخذت موقفا بإغلاقه بسبب الأحداث التي جرت داخل الأراضي الفلسطينية مع بداية الانتفاضة الثانية عام 2000.

➤ المملكة السعودية: سجل نحو خمس عشر لقاء تطبيعيًا بين مسؤولين سعوديين، أو محسوبين على المؤسسة الرسمية السعودية مع الكيان الصهيوني، خلال السنوات الأربع الماضية، شارك فيها بشكل أساسي كل من الأمير تركي الفيصل بن عبد العزيز آل سعود، وأنور عشقي، وتحدثت وسائل اعلامية صهيونية عن زيارة شخصيات سعودية كبيرة لثل الربيع (تل أبيب)، وعقد لقاءات معها، كما تحدث محمد بن سلمان عن "حق اسرائيل في الوجود"، وعن المصالح المشتركة مع السعودية.

(3) موقف الجزائر من التطبيع

منذ بداية الاحتلال الكيان الصهيوني لفلسطين سنة 1948 الى غاية اليوم لا يحظ الكيان الصهيوني بالشرعية الكاملة على المستوى الاقليمي وحتى الدولي، حيث يواجه مقاومة من طرف الشعوب العربية ولا زالت بعض الحكومات العربية متمسكة بموقفها الرافض للتطبيع، ونجد في مقدمتها الجزائر التي تركز عقيدتها السياسية والأمنية على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ورفض أي شكل من أشكال التدخل الاجنبي.

فقد اعتبرت الجزائر منذ الاستقلال قضية الصراع العربي الصهيوني قضيتها القومية، ولذلك قدمت الى الدول العربية المواجهة دعما معنويا وماديا مطلقا، وشاركت قواتها العسكرية بشكل مباشر في الحروب العربية الصهيونية سنة 1976، وسنة 1973، كما دعى الرئيس الراحل "هواري بومدين" لتطبيق حظر

نفطي على الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية التي دعت الكيان الصهيوني، وقدمت الجزائر دعما ماديا وعسكريا مطلقا للمنظمات الفلسطينية، وحضنت القضية الفلسطينية بكل تداعياتها.

ويمكن ارجاع ذلك مرده الى الثقافة التي حكمت العقل الجزائري، هذه الثقافة لم تأتي من فراغ بل كانت نتيجة نضال تاريخي قام به الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي الذي عمل النفاذ الى أعماق الأمة الجزائرية المسلمة قصد تشكيكها في دينها وتاريخها.

فبحسب نتائج استطلاع الرأي في عدد من الدول العربية من بينها الجزائر (المؤشر العربي) سنة 2019-2020 فقد كانت أعلى نسبة رفض الاعتراف بالكيان الصهيوني في الجزائر بنسبة 99 بالمئة، ويرجع موقف معظم المبحوثين المعارض الى رفضهم الطبيعة الاستعمارية والعنصرية والتوسعية للكيان الصهيوني.

يمكن القول من خلال عرض المسار التاريخي للتطبيع الافريقي-العربي المسلم مع الكيان الصهيوني أن الكيان الصهيوني ماض في تحقيق هدفه الاستراتيجي فيما يخص الاعتراف به كدولة لها سيادة في الشرق الأوسط، وبالتالي اشراكها في عملية اتخاذ القرار العربي والافريقي من خلال كسب العضوية الدائمة في المنظمات الاقليمية العربية والافريقية، وكل هذا على حساب القضية الفلسطينية التي هي قضية أرض تم احتلالها من طرف الكيان الصهيوني الذي يتوجب مقاومته بكل الطرق.

وحاليا ما نشهده من تهافت الدول العربية والخليجية المسلمة من أجل التطبيع مع الكيان الصهيوني المحتل هو محاولة أمريكيو-غربية من أجل تجفيف منابع المقاومة المسلحة والفكرية والثقافية لاحتلال الصهيوني من جهة، ومن جهة قطع أي دعم مادي ومعنوي من طرف الدول العربية للمقاومة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطيني، دون أن ننسى اجبار الدول العربية المطبوعة مع الكيان الصهيوني أولا: قبول تصنيف المقاومة الفلسطينية كمنظمة ارهابية عالمية، ثانيا: طرد كل فلسطيني ينتمي الى فصائل المقاومة الفلسطينية، ثالثا: الحصول على معلومات سرية المتعلقة بتحركات الجاليات الفلسطينية المتواجدة في الدول العربية.